

Distr.: General
25 January 2011
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة العاشرة
جنيف، ٢٤ كانون الثاني/يناير - ٤ شباط/فبراير ٢٠١١

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ١٥ (أ) من مرفق قرار مجلس
حقوق الإنسان ١/٥

سان تومي وبرينسيبي*

* استُنسخت هذه الوثيقة كما وردت، وليس في محتوياتها ما يعني التعبير عن أي رأي من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة.

أولاً - مقدمة

١- حقوق الإنسان، كما تعرّفها الأمم المتحدة، هي:

"... الحقوق المتأصلة في جميع الكائنات البشرية، أيّاً كانت جنسيتها أو محل إقامتها أو جنسها أو أصلها القومي أو الإثني أو دينها أو لغتها أو أي وضع آخر. والجميع سواسية في حق التمتع دون تمييز بحقوق الإنسان. وهذه الحقوق مترابطة ومتكاملة وغير قابلة للتجزئة. وكثيراً ما يجسد القانون ويضمن حقوق الإنسان العالمية في شكل معاهدات ونصوص للقانون العربي الدولي ومبادئ عامة وغير ذلك من مصادر القانون الدولي. ويضع القانون الدولي لحقوق الإنسان التزامات للحكومات بالعمل بطرق معينة أو بالامتناع عن أفعال معينة، وذلك لتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للأفراد أو الجماعات"^(١).

٢- بعد إعلان الاستقلال في ١٢ تموز/يوليه ١٩٧٥، اختارت جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية مسار الديمقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان، وهما مبدآن مكرسان في الدستور وغيره من القوانين المحلية. ويدل ذلك على وجود إرادة قوية لإذكاء وعي حكومة سان تومي بمسألة ترسيخ سيادة القانون على أسس ديمقراطية واستناداً إلى حقوق الإنسان الأساسية وبصون العدالة وسيادة القانون باعتبارهما قيمتين أساسيتين من قيم المجتمع، كما يدل على التزامها الواضح بالوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي وقعت عليها. وقد عززت الحكومات المتعاقبة الإصلاحات التشريعية والمؤسسية باعتبارها وسيلة عملية للوفاء بتلك الالتزامات، وقامت بإدماج المعايير الدولية في الإطار القانوني للبلد.

ثانياً - المنهجية

٣- في سياق إعداد تقرير الاستعراض الدوري الشامل لجمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية، أنشأت الحكومة، من خلال وزارة العدل والإصلاح الحكومي، فريقاً مشتركاً بين الوزارات ضم أعضاء عيّنهم كل وزارة مشاركة. وعقدت وزارة العدل والإصلاح الحكومي جلسة عمل لمناقشة المنهجية الواجب اتباعها لإعداد التقرير ولتوزيع المواضيع المطلوب تناولها على أعضاء الفريق. وجرى العمل على أساس الوفاء بالالتزامات الدولية التي قطعتها الحكومة على نفسها فيما يتعلق بالأنشطة التي يلزم الاضطلاع بها لتعزيز احترام حقوق الإنسان وحمايتها.

٤- واتخذ الفريق الخطوات التالية لتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه:

- استعراض البليوغرافيا؛
- جمع البيانات الإحصائية من الدوائر المركزية للوزارة؛

- إجراء مقابلات مع المسؤولين ومديري الوزارات؛
- عقد اجتماعات مع مديري الدوائر وغيرها من الكيانات المشاركة في العملية؛
- استعراض القوانين الوطنية والدولية؛
- الاطلاع على عدة مواقع شبكية.

ثالثاً - عرض مقتضب عن سان تومي وبرينسيبي

ألف - معلومات أساسية عامة

الاسم الرسمي: جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية

العاصمة: سان تومي

نمط الحكم: ديمقراطية متعددة الأحزاب

رئيس الدولة: رئيس الجمهورية، السيد فرادجيكي دجي مينيزيس

رئيس الحكومة: رئيس الوزراء، السيد باتريسي إيميري تروفودجا

الموقع: في خليج غينيا، قبالة الساحل الاستوائي الغربي لأفريقيا، على بُعد ٢٥٠ كيلومتراً (١٥٠ ميلاً) من غابون.

المساحة: ١٠٠١ كيلومتر مربع (٣٨٦ ميلاً مربعاً)

المناخ: استوائي. متوسط الحرارة ٢٦ درجة مئوية (٧٨ درجة فهرنهايت) على الساحل وأقل في المناطق الداخلية الجبلية. وئمة موسم جاف يمتد من حزيران/يونيه إلى آب/أغسطس وفترات قصيرة من الأمطار الاستوائية خلال بقية العام.

السكان: ١٦٠.٠٠٠ نسمة (تقديرات عام ٢٠١٠)

الدين: مسيحيون، وأغلبهم كاثوليك، إلى جانب بروتستانتين إنجيليين وسبتيين

اللغة الرسمية: البرتغالية (اللغات الكريولية هي السانتومية وأنغولار ولاونغيي)

نمو الناتج المحلي الإجمالي: ٤,٥ في المائة

العملة: الدوبرا (الدوبرا السانتومية)

النشاط الاقتصادي: إنتاج الكاكاو والبن وصيد السمك والسياحة

منطقة التوقيت: توقيت غرينتش.

باء - الجغرافيا

٥- سان تومي وبرينسيبي بلد مُشكّل من جزر ذات أصل بركاني. ويتألف من جزيرتين كبيرتين هما جزيرة سان تومي وجزيرة برينسيبي وعدة جزر صغيرة تقع في خليج غينيا قبالة الساحل الغربي لأفريقيا، على بُعد نحو ٢٥٠ كيلومتراً. وتناهز مساحته الإجمالية ١٠٠٠ كيلومتر مربع. ويُقدَّر مجموع سكانه بنحو ١٦٠.٠٠٠ نسمة.

جيم - الوضع الاجتماعي والسياسي

٦- لدى سان تومي وبرينسيبي نظام تمثيلي ديمقراطي شبه رئاسي يشغل فيه رئيس الجمهورية منصب رئيس الدولة ورئيس الوزراء منصب رئيس الحكومة وتعتمد منذ عام ١٩٩٠ نظاماً سياسياً متعدد الأحزاب. ويوجد فصل في السلطة بين مختلف هيئات الحكم/أي رئاسة الجمهورية والجمعية الوطنية والحكومة والقضاء. ورئيس الجمهورية هو رئيس الدولة والقائد الأعلى للقوات المسلحة ويمثل سان تومي وبرينسيبي. ويُنتخب رئيس الجمهورية بالاقتراع العام المباشر والسري لولاية مدتها خمس سنوات ولا يجوز إعادة انتخابه إلا مرة واحدة^(٢).

٧- وتتألف الجمعية الوطنية من ٥٥ نائباً يجري انتخابهم وفقاً للقانون لولاية مدتها أربع سنوات^(٣). والحكومة هي جهاز الحكم التنفيذي والإداري وتتولى مسؤولية حُكم البلد^(٤). ويقودها رئيس للوزراء وتتألف من الوزارات وأمانات الدولة. ويعيّن رئيس الوزراء رئيس الجمهورية بالتشاور مع الأحزاب السياسية الممثلة في الجمعية العامة آخذاً في الاعتبار نتائج الانتخابات^(٥). وتتمتع المحاكم بالاستقلال وتخضع للقوانين القائمة^(٦). وقراراتها ملزمة لجميع الكيانات العامة والخاصة وتسمو على أي سلطة أخرى^(٧).

٨- وبدأت سان تومي وبرينسيبي عملية ديمقراطية متعددة الأحزاب بإجراء استفتاء بشأن نظام الحكم في ٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٠. وبعد الاستفتاء، اعتمدت الجمعية الوطنية سلسلة من القوانين الرامية إلى تنفيذ نظام الديمقراطية القائم على تعدد الأحزاب. وتشمل هذه السلسلة القانون المتعلق بالحقوق الانتخابية وتسجيل المنتخبين (القانون ٩٠/٢) وقانون الجنسية (القانون ٩٠/٦) وقانون الأحزاب السياسية (القانون ٩٠/٨) والقانون الانتخابي (القانون ٩٠/١١) والقانون المتعلق باللجان الانتخابية (القانون ٩٠/١٢) والنظام الأساسي لأصحاب المناصب السياسية (القانون ٩١/٥).

٩- ووفق ما ينص عليه القانون ٩٠/١٢، فإن لجنة الانتخابات هيئة مستقلة تعمل مع الجمعية الوطنية وتدير جميع عمليات التسجيل والانتخابات المتعلقة بالهيئات الحكومية والإدارة المحلية (المادة ٢). وتتألف لجنة الانتخابات من محامٍ أو مواطن مؤهّل تعينه الجمعية الوطنية ويشغل منصب الرئيس ومواطن حسن السمعة المهنية والأخلاقية تعينه الجمعية الوطنية

بناءً على اقتراحات من كل حزب من الأحزاب القائمة بصفة قانونية، وخبير تعينه الجمعية الوطنية يعمل كأمين لشؤون كل إدارة من الإدارات الحكومية المسؤولة عن التجارة الخارجية والإدارة المحلية والتواصل الاجتماعي.

١٠- وأنشأ القانون ٩٨/٢ الصادر في ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٨ مكتب الشؤون التقنية للانتخابات الذي يعمل تحت الإشراف الإداري للجمعية الوطنية ويتولى المهام التقنية التي كانت تمارسها سابقاً لجنة الانتخابات، وذلك كي تتفرغ اللجنة لرصد الانتخابات ولالإشراف عليها. وتوجد لجنة الانتخابات منذ ٢٠ سنة، وجرت خلال فترة وجودها الانتخابات التالية:

- الاستفتاء الدستوري الذي جرى في ٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٠؛
- الانتخابات الرئاسية في ٣ آذار/مارس ١٩٩١ و ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦ و ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠١ و ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٦؛
- الانتخابات البرلمانية في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ و ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ و ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ و ٣ آذار/مارس ٢٠٠٢ و ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٦ و ١ آب/أغسطس ٢٠١٠؛
- الانتخابات المحلية في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ و ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٦ و ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٠؛
- الانتخابات الإقليمية في ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٥ و ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٦ و ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٠.

١١- وفي عام ٢٠١٠، جرت الانتخابات التشريعية والمحلية والإقليمية في ظل إقبال كبير للناخبين. وخلافاً للانتخابات السابقة التي طبعها ارتفاع كبير في عدد الممتنعين عن الإدلاء بأصواتهم، حصل تغير في منحى تلك الظاهرة. وتجلى هذا بصفة خاصة في آخر انتخابات تشريعية جرت في ١ آب/أغسطس ٢٠١٠ حيث سُجِّلَ إقبال كبير للناخبين ولم تتجاوز النسبة الإجمالية للممتنعين ١٠,٩٩ في المائة بالمقارنة مع نسبة ٣٥,٩٦ في المائة المسجلة في الانتخابات التشريعية لعام ٢٠٠٦. كما سُجِّلَ ارتفاع كبير في عدد الناخبات والمرشحات.

١٢- ووفقاً للتقرير الذي أصدره في ١٠ آب/أغسطس ٢٠١٠ مجلس نتائج الانتخابات التابع للمحكمة الدستورية، جاءت نتائج الانتخابات التشريعية التي جرت في ١ آب/أغسطس ٢٠١٠ على النحو التالي: حزب العمل الديمقراطي المستقل (٢٩ ٥٨٨) وحركة تحرير سان تومي وبرينسيبي/الحزب الديمقراطي الاجتماعي (٢٢ ٥١٠) وحزب التجمع الديمقراطي (٩ ٥٤٠) والحركة الديمقراطية لقوات التغيير/الحزب الليبرالي (٤ ٩٨٦)، وهي بالنسبة المئوية على التوالي ٤٢,١٩ في المائة و ٣٢,٠٩ في المائة و ١٣,٦٠ في المائة و ٧,١١ في المائة. ومن أصل ما مجموعه ٧٨ ٧٩٦ ناخباً مسجلاً، أدلى ٨٩,٠١ في المائة

بأصواتهم وامتنع عن التصويت ١٠,٩٩ في المائة، وسُجِّل ما نسبته ٠,٧٢ في المائة من أوراق التصويت البيضاء و١,٤٦ في المائة من الأوراق الملغاة^(٨).

رابعاً - الحالة الاجتماعية والاقتصادية^(٩)

ألف - الأداء وتنمية الاقتصاد الكلي

١٣- على غرار الأعوام السابقة، بلغ النمو الاقتصادي في عام ٢٠٠٨ نحو ٦ في المائة حسبما تشير إليه تقديرات المعهد الوطني للإحصاءات وصندوق النقد الدولي، ولكن الرقم الحقيقي المُسجَّل في نهاية عام ٢٠٠٨ كان ٦,٥ في المائة. ويعود ذلك النمو بالدرجة الأولى إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي حفزت الاقتصاد. وبلغ النمو الاقتصادي ٤ في المائة في عام ٢٠٠٩ و٤,٥ في المائة في عام ٢٠١٠ (تصويب في نسبة الناتج المحلي الإجمالي).

١٤- وكان التضخم مرتفعاً في عام ٢٠٠٨ حيث بلغت نسبته المعدلة ٢٤,٨ في المائة في نهاية ذلك العام، وهي أقل بـ ٢,٨ في المائة مما سُجِّل في العام السابق. وفي عام ٢٠٠٩، بلغ التضخم ١٦,١ في المائة، ويُقدَّر معدله التراكمي لعام ٢٠١٠ بـ ١٠ في المائة. ويعود هذا التحسن الكبير والانخفاض في معدل التضخم في عام ٢٠١٠ بالدرجة الأولى إلى اتفاق التعاون المالي الذي حدد سعراً ثابتاً للصرف مقابل اليورو.

باء - الديون العامة

١٥- حسب البيانات التي قدمها مكتب الديون العامة، بلغت ديون سان تومي وبرينسيبي في نهاية عام ٢٠٠٦ ما مجموعه ٣٥٩ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، ٢١٠,٥ مليون دولار منها في إطار متعدد الأطراف و١٤٩ مليون دولار في إطار ثنائي. وبلغت تكلفة خدمة الديون ١٠,٠٩ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

١٦- وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٧، تأهلت سان تومي وبرينسيبي للمشاركة في برنامج البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وتستفيد الآن من خفض يناهز ٤٢ في المائة لديونها الخارجية بالمقارنة مع عام ٢٠٠٦. ورغم ذلك، بلغت الديون الخارجية في عام ٢٠٠٧ ما يناهز ١٤٦,٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، وهو ما يقارب ١,٣ ضعف من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٦. وحصل انخفاض شديد في نسبة الديون لكل فرد، التي كانت حتى عام ٢٠٠٤ من بين الأعلى في العالم (نحو ٢ ٤٨٨ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة لكل فرد)، حيث انخفضت إلى ٩٤٧ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة لكل فرد، أي بنحو ٦٠ في المائة. وبلغت الديون الخارجية ١١٠ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٨ و١٤٩ مليون دولار في عام ٢٠٠٩.

جيم - الحد من الفقر

١٧- الفقر في سان تومي وبرينسيبي آفة تمس جزءاً كبيراً من السكان المحليين، وتُقوِّض بدرجة كبيرة الاستقرار الاجتماعي والاستقرار اللازم لتنفيذ سياسات الحكومة الإنمائية. وقد أُعدَّت دراسة استقصائية بشأن الفقر في عام ٢٠٠١. وخلصت إلى أن ٥٣,٨ في المائة من السكان يعانون من الفقر، ما دفع بالحكومة إلى أن تجعل مكافحة الفقر أحد الأركان الأساسية لبرنامجها.

١٨- وأظهرت تلك الدراسة أن الفقر يمس ٥٣,٨ في المائة من السكان المحليين. وبينما يعيش ٣٧,٨ في المائة تحت عتبة الفقر، يعاني ١٥,١ في المائة من الفقر المدقع. كما أشارت إلى أن الفقر ظاهرة ريفية حيث يعيش ٦٥ في المائة من الريفيين تحت عتبة الفقر ويعاني ٢٢ في المائة منهم من الفقر المدقع. وكشفت الدراسات التي أجريت في عام ١٩٩٠ عن تفشي الفقر بنسبة ناهزت ٤١ في المائة.

١٩- والفقر الذي يمس ٥٣,٨ في المائة من السكان المحليين أشد في أوساط الأسر التي تعيلها نساء، حيث تصل نسبته إلى ٥٥,٧ في المائة. وقد يبلغ عدد العاطلات ضعف عدد العاطلين. وتمس البطالة زهاء ١٤,٨ في المائة من السكان على الصعيد الوطني، أي ١٣ في المائة من الرجال و ١٥ في المائة من النساء. ونسبة النساء من مجموع السكان النشيطين ٤٧ في المائة مقابل ٥٣ في المائة من الرجال.

٢٠- وتظهر البيانات أن المرأة لديها فرص أقل من الرجل في سوق العمل وأنه لا يُوظَّف إلا ١٠٠ امرأة لكل ١٨٤ رجلاً. ويقارب عدد من يجري توظيفهم من الرجال ضعف عدد النساء. ويُظهِر هذا بوضوح نقص توظيف المرأة إذا أخذنا في الاعتبار أن النساء يشكلن أكثرية السكان حسب نتائج آخر تعداد عام للسكان والسكن أُجري في عام ٢٠٠١.

٢١- ولزيادة نجاعة وفعالية الأنشطة اللازمة لمكافحة الفقر، أعدت الحكومة، من خلال مرصد مكافحة الفقر، ورقة استراتيجية للحد من الفقر في إطار عملية تشاركية واسعة، وجرى التصديق عليها واعتمادها بشكل علني في عام ٢٠٠٢.

دال - استراتيجية الحد من الفقر

٢٢- تضع ورقة استراتيجية الحد من الفقر الخطة الاستراتيجية للحد من الفقر بحلول عام ٢٠١٥ من خلال أنشطة تتوزع على خمسة محاور رئيسية ترمي إلى تحقيق الأهداف العامة التالية:

- تحقيق معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي نسبته ٥ في المائة انطلافاً من عام ٢٠٠٣؛

- تقليص نسبة من يعانون من الفقر من السكان بالنصف بحلول عام ٢٠١٠ وإلى أقل من الثلث بحلول عام ٢٠١٥؛
- إتاحة إمكانية الاستفادة من الخدمات الاجتماعية الأساسية لكل السكان وتحسين مستوى معيشتهم بحلول عام ٢٠١٥؛
- تقليص الفوارق الاجتماعية والجنسانية إلى حد كبير بين المقاطعات وبين المقاطعات ومنطقة برينسيبي المتمتعة بالحكم الذاتي وبين السكان الحضريين والريفيين؛
- تعزيز بناء القدرات المؤسسية والحكم الرشيد.

٢٣- وللتغلب على التحديات الرئيسية المحددة في ورقة استراتيجية الحد من الفقر، ركزت الحكومة على تنفيذ مختلف البرامج والأنشطة على صعيد القطاعات الاجتماعية التي تهدف إلى تحسين مستويات المعيشة، ولا سيما بالنسبة لأشد الفئات ضعفاً، مثل المعوقين والمسنين والأطفال والمراهقين الفقراء وربات الأسر المعيشية الفقيرة.

٢٤- وفي عام ٢٠٠٨، وفرت الحكومة تمويلاً من الاستثمارات العامة قارب مبلغه ١٣٧,٦ ملايين دولار (ما يعادل ٩ ٣٩٦ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة) لمشاريع في مجالات التعليم والصحة والعمل والتضامن الاجتماعي والزراعة ترمي إلى تقليص مستوى الفقر.

٢٥- ووفرت الحكومة نحو ٥٠٨,٨ ملايين دولاراً للفئات الفقيرة من ميزانيتها العامة لعام ٢٠٠٩، وخصصت لها ٨٩٩,٢ ملايين دولاراً من ميزانية عام ٢٠١٠. وحتى حزيران/يونيه ٢٠١٠، تم بالفعل صرف نحو ٢٠٧,٨ ملايين دولاراً.

هاء - قطاع الزراعة

٢٦- في قطاع الزراعة، تنفذ الحكومة في دورات مدة كل منها ثلاثة أعوام برنامج الدعم المالي لصغار المزارعين والذي يمتد على فترة ١٢ سنة (٢٠٠٣-٢٠١٤) لزيادة وتنويع الإنتاج الزراعي، الذي يكتسي أهمية كبرى في المناطق الريفية. وأهداف البرنامج العامة هي تحسين المحاصيل ومستويات معيشة الفئات المستهدفة التي تتألف من قرابة ٥٨ ٠٠٠ ريفي فقير (من صغار المزارعين وصغار صيادي الأسماك والنساء) وذلك بتعزيز الأمن الغذائي وزيادة المحاصيل. وفي إطار برنامج الدعم المالي لصغار المزارعين للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٨، جرى التركيز على محور الأمية (بتعليم ٤٠٠ أمة سنوياً تعين أن يكون ٣٠٠ منهم من النساء) وعلى التدريب والأنشطة التي تزيد العائدات وتشمل المرأة في المناطق الريفية.

٢٧- كما شمل ذلك البرنامج تشييد مساكن للفقراء، ما حسن إلى حد كبير ظروف السكن في المناطق الريفية، حيث ارتفعت نسبة امتلاك البيوت من ٥٥ في المائة إلى ٦٥ في

المائة. وقد كانت الأسر الريفية تعيش سابقاً في مساكن تضم أجيالاً متعددة وتفتقر إلى الشروط الأساسية وتنسم بقدر كبير من الاختلاط.

واو - الهياكل الأساسية

٢٨- وفر إنشاء المجموعة المعنية بصيانة الطرق في عام ٢٠٠٨ فرص عمل لما مجموعه ١ ٥٩٨ شخصاً، ٥٠ في المائة منهم نساء.

زاي - السكن

٢٩- نفذت الحكومة، من خلال مؤسسة السكن، عدة مشاريع عامة مرتفعة التكلفة نوعاً ما (بين ٣٠ ٠٠٠ و ٤٥ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة). وفي عام ٢٠١١، تعتزم الحكومة تنفيذ مشروع تجريبي لبناء ١٠٠ مسكن مدعم من الدولة في أفقر المناطق لإيواء ١٠٠ أسرة ستباع كل وحدة منها بسعر أدناه ٨ ٠٠٠ إلى ١٢ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة. وفي عام ٢٠١٠، تعتزم الحكومة دعم أول مشروع سكني للأزواج الشبان بتمويل من أنغولا (قرض) مبلغه ٥ ٨٠٠ مليون دوبرا.

حاء - المياه والصرف الصحي

٣٠- أعارت الحكومة كثيراً من الاهتمام لهذه المسألة حيث تبنت هدف تقليص نسبة السكان المحرومين من الاستفادة المستدامة من مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي الأساسية بالنصف بحلول عام ٢٠١٥.

٣١- ولدى سان تومي وبرينسيبي إمكانيات هائلة في مجال الموارد المائية لا يزال العلم بمستواها ضعيفاً واستغلالها ضئيلاً. ويُقدَّر أنه لا يُستعمل سوى ٤,٠ في المائة من الحجم الإجمالي للموارد المائية القائمة. وتتراوح مقاييس هطول الأمطار بين ١ ٠٠٠ و ٥ ٠٠٠ ميليمتر في السنة. ويُقدَّر أن الحجم الإجمالي للمياه يبلغ ٢ ٠٠٠ مليون متر مكعب في السنة لا يُستغل منها بشكل مباشر سوى ٨٠٠ مليون. وتوزع هذه الموارد بشكل غير متساوٍ، ما يعرّض بعض المناطق لنقص في المياه.

طاء - الحصول على المياه

٣٢- حسب استبيان عام ٢٠٠٥ للمؤشرات الأساسية للرفاه، يحصل ٩٦,٨ في المائة من السكان على المياه و ٨٨,٧ في المائة منهم على المياه الجارية. ولا تزال نسبة الحصول على مياه الشرب متدنية جداً. فقد بلغت نسبة التغطية ١٩ في المائة في عام ٢٠٠١، وارتفعت إلى ٣٨ في المائة في عام ٢٠٠٦. وثمة فوارق بين المناطق الريفية والحضرية. ففي المناطق الريفية وشبه

الحضرية، ارتفع معدل الحصول على مياه الشرب من ٦,٤ إلى ١٢,٦ في المائة بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٦، بينما تراوحت نسبة التغطية في المناطق الحضرية بين ما متوسطه ٢٩ في المائة في عام ٢٠٠١ و٥٧,٢ في المائة في عام ٢٠٠٦.

ياء - الصرف الصحي

٣٣- إن الحالة فيما يتعلق بالصرف الصحي سيئة أيضاً. فقد بلغ معدل التغطية بالهياكل الأساسية للصرف الصحي على الصعيد الوطني ١٦ في المائة في عام ٢٠٠١، وارتفع إلى ٣٠ في المائة في عام ٢٠٠٦، واختلف بين المناطق الحضرية والريفية. ففي عام ٢٠٠٦، لم يستفد سوى ١٩,٢ في المائة من سكان المناطق الريفية من نظام للصرف الصحي مقابل ١٠,٢ في المائة في عام ٢٠٠١. وفي المناطق الحضرية، استفاد ٢٠,٨ في المائة من السكان من نظام للصرف الصحي في عام ٢٠٠١، وارتفعت النسبة إلى ٣٩,١ في المائة في عام ٢٠٠٦. ولا تستفيد إلا مدينة سان تومي من نظام بدائي لجمع النفايات الصلبة دون معالجتها. ولا يزال نظام معالجة مياه الأمطار في بدايته. ففي عام ٢٠٠١، عولج ١ في المائة من مياه الأمطار، وارتفعت النسبة إلى ١,١ في المائة في عام ٢٠٠٦.

٣٤- ولا توجد أي إحصاءات تتيح إمكانية تقدير نسبة السكان الحضريين الذين يعيشون في أحياء فقيرة.

٣٥- وتعمل الحكومة مع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني. ويبلغ المعدل الحالي للاستفادة من المياه المعالجة ٣٨ في المائة مقابل ١٩ في المائة في عام ٢٠٠١.

كاف - الرعاية الاجتماعية

٣٦- تعمل الحكومة على إنشاء برامج دعم لإدماج أشد الفئات احتياجاً بمنح إعانات للأسر وتحويلات نقدية ومساعدات غذائية، ضمن أشياء أخرى، وذلك لتوفير الموارد المالية والأدوية والأغذية الأساسية للفئات المحتاجة من الأمهات والأطفال المحرومين والمسنين المحتاجين الموجودين خارج نطاق تغطية نظام الضمان الاجتماعي. وقد قدمت الحكومة ٤ ٠٠٠ مليون دوبرا في عام ٢٠٠٨ والمبلغ ذاته في عام ٢٠٠٩. وفي عام ٢٠١٠، ستقدم زهاء ٥ ٠٠٠ مليون دوبرا، بزيادة قدرها ٢٠ في المائة عن العام السابق. ويقدم نظام الضمان الاجتماعي حالياً المساعدة لنحو ٩ ٠٠٠ مستفيد، منهم زهاء ٥ ٠٠٠ شخص من المحرومين الموجودين خارج نطاق تغطيته من خلال الدعم المقدم من مكتب الرعاية الاجتماعية. ويوجد حالياً على الصعيد الوطني نحو ٣٢ ٠٠٠ شخص مسجلين لدى مؤسسة الضمان الاجتماعي ينتظرون تلقي المساعدة.

لام - المؤسسات

٣٧- توجد في الوقت الراهن برامج تدعم تنمية الموارد البشرية ويشترك في تمويلها كل من الحكومة ومصرف التنمية الأفريقي، من قبيل برنامج دعم تنمية الموارد البشرية ومكتب التوظيف والصندوق المهني وبرنامج بناء قدرات المؤسسات العامة وتنمية مواردها البشرية للفترة ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٥، وترمي إلى إعداد موارد بشرية للإدارة العامة، وبخاصة من ربات الأسر المعيشية والشباب.

ميم - العدالة

٣٨- نُفِذت برامج لدعم نقابة المحامين وتعزيز فرص وصول الفقراء إلى العدالة ولدعم مراكز الإرشاد فيما يتعلق بالعنف المتزلي وإطعام السجناء، وقاربت تكلفتها ٣ ٠٠٠ مليون دوبرا في عام ٢٠١٠ مقابل ٢٨٠ مليون دوبرا في عام ٢٠٠٩ و ١٠٥ مليون دوبرا في عام ٢٠٠٨.

نون - التعليم والصحة

٣٩- استثمرت الحكومة في قطاع التعليم نحو ٨٠٠ ١٥٠ مليون دوبرا في عام ٢٠٠٨ وزهاء ٣٣٠ ٠٠٠ مليون في عام ٢٠٠٩ ونفس المبلغ تقريباً في عام ٢٠١٠. وفيما يتعلق بالصحة، بلغت استثمارات الحكومة ٨٠٠ ١١٤ مليون دوبرا في عام ٢٠٠٨ ونحو ١٧١ ١٠٠ مليون دوبرا في عام ٢٠٠٩ وزهاء ٢٥٠ ٠٠٠ مليون دوبرا في عام ٢٠١٠. ويضمن هذا المستوى من الاستثمار نتائج مُرضية فيما يتعلق بالتعليم والصحة للجميع، بمن فيهم أشد الأشخاص احتياجاً. ورغم نقص البيانات والجهد الذي تبذله الحكومة، فلا يزال ثمة كثير مما ينبغي القيام به لتقليص مستوى الفقر في المناطق الريفية من ٦٥ في المائة إلى ٢١,٦ في المائة بحلول عام ٢٠١٥، وبالتالي تحسين مستوى معيشة السكان المحليين.

خامساً - حقوق الإنسان (المعايير والمؤسسات)

٤٠- كما سلف الذكر، سارت سان تومي وبرينسيبي منذ إعلان استقلالها الوطني في ١٢ تموز/يوليه ١٩٧٥ على درب الديمقراطية وصون حقوق الإنسان واحترامها. وهذه المبادئ مكرسة في المواد ١ و ٦ و ١٨ من الدستور التي تنص على ما يلي:

"المادة ١: جمهورية سان تومي وبرينسيبي دولة ذات سيادة ومستقلة، تسعى إلى بناء مجتمع حر وعادل وموحد والدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيز التضامن فيما بين جميع الأشخاص وكل الفئات...، المادة ٢: سيادة القانون على أسس ديمقراطية واستناداً إلى حقوق الإنسان الأساسية...، المادة ١٨: لا تستبعد الحقوق الواردة في

هذا الدستور أي حقوق منصوص عليها في القوانين والمعايير الدولية ويجري تفسير وإدماج المبادئ المتعلقة بالحقوق الأساسية وفقاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان^(١٠).

٤١ - وتوجد في الدستور مواد أخرى بشأن حقوق الإنسان الأساسية تستند إلى المعايير الدولية، وهي، ضمن أخرى، تلك التي تتعلق بالجنسية وبالنظام السياسي وبحرية الوجدان والدين وبمراعاة المعايير الدولية لحقوق الإنسان وبحق المساواة في المعاملة وبالحق في العدالة والحق في التعليم والحق في الرعاية الصحية والتي ترد في المواد ٣ و٦ و٨ و١٢ و١٣ و١٥ و١٨ و٢٠ و٢٦ و٢٧ و٣١ و٣٢ و٤٢ و٤٤ و٥٠ و٥٣ و٥٥ و٥٦ و٥٨ و٦٠^(١١).

ألف - حقوق الإنسان والعدالة

٤٢ - لم يرق النظام القضائي إلى مستوى توقعات المواطنين لأن القدرات ليست كافية لتوفير عدالة فعالة وكفاءة وسريعة بما يسد الحاجة. وما فتئت الحكومة تحسّن النظام القضائي، أي المحاكم ومكتب المدعي العام وخدمات الدعم من أجل إقامة العدل. وجرت مواءمة القوانين مع مبادئ الدستور وأحكامه وتم تحديث مجالات القانون الجنائي وقانون العقوبات والإجراءات المدنية وتنقيح القوانين المتعلقة بوضع القضاة وإدارة شؤونهم، ما يعزز استقلالهم وحريتهم في اتخاذ القرار.

٤٣ - وخلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، نُفذت إصلاحات ترمي إلى تلبية المطالب الاجتماعية والوفاء بالتزامات الحكومة إزاء المنظمات الدولية فيما يتعلق بمراعاة حقوق الإنسان وتعزيزها. وتم وضع أو تنقيح معايير شتى، منها القوانين المتعلقة بالاحتجاز وتدابير تنسيق إجراءات الملكية وضمائها (القانون رقم ٢٠٠٢/٥) وجرت مراجعة الدستور (القانون رقم ٢٠٠٣/١) والقانون الأساسي لنظام التعليم (القانون رقم ٢٠٠٣/٢) والقانون المتعلق بإصدار الأحكام وتدابير الحبس (القانون رقم ٢٠٠٣/٣) والقانون المتعلق بالخدمة المجتمعية (القانون رقم ٢٠٠٣/٥) والنظام الأساسي لنقابة المحامين (القانون رقم ٢٠٠٧/١) والقانون المتعلق بممارسة الحق في التظلم (القانون رقم ٢٠٠٦/١٠) والنظام الأساسي لمكتب المدعي العام (القانون رقم ٢٠٠٨/١٣) والنظام الأساسي للقضاة (القانون رقم ٢٠٠٨/١) والقانون الأساسي لشرطة التحقيق الجنائي (القانون رقم ٢٠٠٨/٢) وقانون مكافحة العنف المتزلي (القانون رقم ٢٠٠٨/١١) والقانون المتعلق بتعزيز آليات حماية ضحايا العنف المتزلي (القانون رقم ٢٠٠٨/١٢) وتم اعتماد الأنظمة الداخلية للسجون (الأمر رقم ٢٠٠٨/١٣) والنظام الأساسي للقوات المسلحة وقوات الأمن (القانون - المرسوم رقم ٢٠٠٩/٢٨) والنظام الأساسي لإدارة منطقة برينسيبي المتمتعة بالحكم الذاتي (القانون رقم ٢٠١٠/٤) وقانون الإجراءات الجنائية، الذي سيدخل حيز النفاذ عما قريب (القانون رقم ٢٠١٠/٥) والقانون الأساسي للنظام القضائي (القانون رقم ٢٠١٠/٧)^(١٢). وتوخياً للهدف ذاته، أنشئ المركز الاستشاري لمكافحة العنف المتزلي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ والمعهد الوطني

لتعزيز المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين (القانون - المرسوم رقم ٢٠٠٧/١٨). وبالمرسوم الرئاسي رقم ٢٠٠٩/١٧، حدد رئيس الجمهورية أحكام تخفيف عقوبات السجن والعفو عن السجناء، ما أفضى إلى الإفراج عن نحو ٣٧ في المائة من مجموع السجناء، وهو ما ساهم في خفض عدد نزلاء السجون^(١٣).

٤٤ - وعقدت الحكومة، من خلال وزارة العدل، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لقاءً وطنياً بشأن نظام العدالة موضوعه "تصحيح الأخطاء من أجل إقرار العدل وضمائه للجميع"، وذلك في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، لمناقشة حالة العدالة في سان تومي وبرينسيبي وإعداد الإصلاح المقترح لجهاز القضاء، وقد اقترح اللقاء عدة إصلاحات مؤسسية وتشريعية^(١٤)،^(١٥).

باء - الوصول إلى العدالة وضمأن الحقوق المدنية

٤٥ - خلال عهد الجمهورية الأولى (١٩٧٥ إلى ١٩٩٠)، كانت إجراءات المثل أمام المحاكم تتم وفق الأحكام المدرجة في قانون المساعدة القضائية (القانون رقم ٧٠/٧ المؤرخ ٩ حزيران/يونيه) والأنظمة ذات الصلة (المرسوم رقم ٧٠/٥٦٢ المؤرخ ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر). وفيما يتعلق بالقضايا الجنائية، اعتمد قانون الإجراءات الجنائية لعام ١٩٢٩ الذي لا يزال ساري المفعول ويسمح بتعيين محامين غير رسميين عندما لا يتولى متهم الدفاع عن نفسه (الفقرات ١ إلى ٣ من المادة ٢٢ والمواد ٢٣ إلى ٢٨ من القانون)^(١٦).

٤٦ - وبعد عام ١٩٩٠، نصت المادة ١٩ من الدستور الجديد على ما يلي: "يحق لجميع المواطنين اللجوء إلى المحاكم للتصدي للأفعال التي تنتهك حقوقهم التي يعترف بها الدستور والقانون ولا يجوز الحرمان من العدالة بسبب نقص الإمكانيات الاقتصادية". ولم يشمل الإصلاح الدستوري لعام ٢٠٠٣ (القانون رقم ٢٠٠٣/١ المؤرخ ٢٩ كانون الثاني/يناير) هذا النص الذي يرد الآن في المادة ٢٠. وقد دافعت الحكومة على الدوام عن الحق في الوصول إلى العدالة ومسألة ضمان الحقوق المدنية. وينص القانون الجديد للإجراءات الجنائية على آليات تصون حقوق الإنسان للسجناء وتضمن حمايتها على نحو أفضل^(١٧).

جيم - إقامة العدل

٤٧ - توجد عدة هيئات تشارك في إقامة العدل، ومنها رئاسة الجمهورية، التي تحدد دورها أحكام الفقرات (أ) و(هـ) و(ط) من المادة ٨٠ من الدستور، والجمعية الوطنية، التي تحدد دورها أحكام المادة ٩٢ والفقرة (ب) من المادة ٩٤ والفقرات (ب) و(ج) و(د) و(ع) و(ص) من المادة ٩٧ والفقرات (أ) إلى (هـ) و(ك) من المادة ٩٨ والفقرة ١ من المادة ٩٩. وتحدد الحكومة السياسات العامة وفقاً للمادة ١٠٨ من الدستور ومن خلال وزارة العدل التي

يتمثل دورها في إقرار وتنفيذ وتقييم السياسة التي تحددها الجمعية الوطنية والحكومة فيما يتعلق بالعدالة. وتسهر المحاكم على إقامة العدل وتدافع عن الحقوق المدنية والمصالح الحميمة قانوناً باسم الشعب. وقراراتها مُلزِمة لجميع الكيانات العامة والخاصة وتسمو على تلك التي تصدرها جميع السلطات الأخرى. وجلسات الاستماع علنية، ما لم تقرر محكمة عكس ذلك، ويجري توثيقها لضمان كرامة الأشخاص والأخلاق العامة. ولا يجوز للمحاكم، في إطار ممارسة مهامها، أن تطبّق معايير مخالفة لأحكام الدستور أو للمبادئ الواردة في المواد ١٢٠ و ١٢٢ و ١٢٣ و ١٢٩ منه. ويرصد مكتب المدعي العام احترام مبدأ سيادة القانون ويدافع عن المصالح العامة والاجتماعية في المحاكم ويمارس وظائف تتصل بتنفيذ قانون العقوبات، على النحو المنصوص عليه في المادة ١٣٠^(١٨).

٤٨ - وبالإضافة إلى الأدوار المحددة في الدستور، تخضع المحاكم والوزارات لمعايير خاصة بها ترد في نظم أساسية محددة، ومنها النظام الأساسي للقضاة والنظام الأساسي لمكتب المدعي العام، وذلك طبقاً للقانون الأساسي للنظام القضائي^(١٩).

٤٩ - وفضلاً عن هذه الهيئات، ثمة مؤسسات أخرى تابعة للإدارة المركزية تضطلع بدور في حسم المسائل المتعلقة بإقامة العدل، وهي دوائر دعم العدالة وشرطة التحقيق الجنائي والشرطة الوطنية ودوائر السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي. وتضطلع كل مؤسسة بدور مهم في نظام العدالة.

دال - دوائر دعم العدالة

١ - شرطة التحقيق الجنائي

٥٠ - أنشئت هذه الشرطة بالقانون - المرسوم رقم ٩٣/٦٩ والقانون رقم ٢٠٠٨/٢ وتضطلع لوزارة العدل ويدعمها مكتب المدعي العام. وتضطلع بدور التحقيق في الجرائم ومنع وقوعها، وتمارس هذه المهام دفاعاً عن المشروعية الديمقراطية وفي ظل احترام تام للحقوق المدنية^(٢٠). ومن الواضح أن هذه الشرطة تشوب عملها شوائب بسبب نقص في الوسائل، أي الموارد البشرية ذات المؤهلات العالية والموارد المادية والتقنية والعلمية والهيكل الأساسية والمركبات، ما يؤثر على انتظام أدائها. ومن بين الصعوبات المُعترضة، على سبيل المثال، نقص الهياكل الأساسية، ما يؤدي إلى إيداع السجناء ليلاً في السجن المركزي بموجب قانون الإجراءات الجنائية، وهذا انتهاك واضح لحقوقهم.

٢ - الشرطة الوطنية

٥١ - أنشئت الشرطة الوطنية بالقانون - المرسوم رقم ٩١/٢٠ وتعمل تحت إشراف وزارة الأمن العام لأغراض حفظ ضمان النظام العام والسلم واحترام المشروعية الديمقراطية والحقوق المدنية توجهاً لتحقيق الأهداف التي يحددها القانون وسياسة الحكومة. وليست الظروف التي

تعمل فيها هذه الشرطة على أحسن ما يرام، ولا تختلف نهائياً أو هي تختلف قليلاً عن ظروف عمل شرطة التحقيق الجنائي. وتنتهك الشرطة الوطنية في كثير من الأحيان المشروعية الديمقراطية بسبب وجود نقص في الوسائل المادية والمركبات والهياكل الأساسية وتكنولوجيا الحاسوب والتكنولوجيات العصرية والتدريب.

٣- دوائر السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي

٥٢- تعمل دوائر السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي تحت إشراف وزارة العدل وهي مسؤولة عن تنفيذ عقوبات الحبس. كما أنها مسؤولة عن إعادة الإدماج الاجتماعي للسجناء. وتعمل هذه الدوائر دون قوانين محددة، ولكنها تمارس أنشطتها على أساس معايير دولية ومحلية، منها القانون رقم ٢٠٠٣/٣ والأنظمة الداخلية للسجون.

٥٣- ويجري تنفيذ العقوبات بالدرجة الأولى وفقاً لمبادئ حقوق الإنسان الأساسية المنصوص عليها في الدستور والقانون المتعلق بإصدار الأحكام وتدابير الحبس (القانون رقم ٢٠٠٣/٣) والمحددة في أنظمة السجون المنشورة في جريدة الجمهورية رقم ٧٣^(٢١). وينبغي أن تضمن إجراءات تنفيذ عقوبات الحبس ظروف عيش في السجن تقارب قدر الإمكان الظروف العامة للحياة العادية^(٢٢)،^(٢٣).

٥٤- وينبغي التشديد على أن مهام إقامة العدل لا تتوقف كلياً على تلك المؤسسات لأن الدستور يسمح بمشاركة عامة المواطنين في الاضطلاع بها. فالمادتان ٣٥ و ١٢٤ تجيزان إنشاء رابطات شريطة ألا تخل بالقانون الجنائي أو تشكل خطراً على الدستور والاستقلال الوطني. وتوجد منظمات غير حكومية شتى تشارك أيضاً في عملية إقامة العدل، ومنها نقابة المحامين^(٢٤) والمنظمة السانتومية لحقوق الإنسان ونقابات العمال ورابطة المحاميات ورابطة إعادة إدماج الأطفال المتخلى عنهم والموجودين في حالة خطر والمنظمة السانتومية للمرأة ومنظمات الشباب ورابطة التوجيه الاجتماعي - التربوي للأطفال.

هاء - حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين

٥٥- اعتمدت سان تومي وبرينسيبي عدة قوانين لحماية الحقوق وتعزيز حرية الرجل والمرأة. وعلى سبيل المثال، يتضمن الدستور وغيره من المعايير أحكاماً تؤكد عزم الحكومة على حماية وتعزيز مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق المدنية.

٥٦- ويرد هذا المبدأ العام في عدة مواد من الدستور، وبخاصة في المادة ١٥ المتعلقة بمبدأ المساواة والمادة ٣/٢٦ المتعلقة بالأسرة والزواج والنسب والمادة ٣٢ المتعلقة بجرية اختيار المهنة والمادة ٣/٤٢ المتعلقة بالحق في العمل والمادة ٥٥ المتعلقة بالحق في التعليم والمادة ٥٧ المتعلقة بالمشاركة في الشؤون العامة والمادة ٢/٦٤ المتعلقة بواجب الدفاع عن البلد. واعتمدت عدة قوانين ترمي إلى ضمان حماية وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتوجد أحكام قانونية ومعايير أخرى،

من قبيل قانون الأسرة (القانون رقم ٧٧/٢) وقانون الضمان الاجتماعي (القانون رقم ٩٢/١) والقانون المتعلق بظروف العمل (القانون رقم ٩٢/٦) والقانون المتعلق بالدفاع الوطني (القانون رقم ٩٤/٢) والقانون المنشئ للمعهد الوطني لتعزيز المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين (القانون رقم ٢٠٠٧/١٨) وقانون مكافحة العنف المنزلي (القانون رقم ٢٠٠٨/١١) والقانون المتعلق بتعزيز آليات الحماية القانونية لضحايا جرائم العنف المنزلي (القانون رقم ٢٠٠٨/١٢).

٥٧- وأنشئ المعهد الوطني لتعزيز المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين بالقانون رقم ٢٠٠٨/١١ وأعد الاستراتيجية الوطنية للمساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين، التي تنوحي "أن يُقام بحلول عام ٢٠١٥ مجتمعٌ تكون فيه العدالة الاجتماعية والتضامن والمساواة وتكافؤ الفرص واحترام جميع المواطنين قيماً حقيقية متجددة يتقاسمها الجميع"^(٢٤).

٥٨- وأنشأت الحكومة المركز التوجيهي لمكافحة العنف المنزلي من أجل حماية الضحايا وإرشاد الأزواج. وبالإضافة إلى هذه المؤسسات العامة، تلقي الحكومة تعاوناً من جانب عدة منظمات غير حكومية، من قبيل منتدى المرأة ومعهد موتيندي ورابطة تنمية قدرات المرأة وتعاونية خوسينا ماتشيل ورابطة دعم النساء والأطفال ضحايا العنف ورابطة سان تومي لتنظيم الأسرة ورابطة سان تومي وبرينسيبي لسيدات الأعمال والمهنيات ورابطة القديسة ورابطة المحاميات. ورغم ذلك التحسن، فثمة تمييز عرَضِي وثغرات في القوانين.

سادساً - حقوق الإنسان والتعليم^(٢٦)

٥٩- يقر الدستور التعليم كحق معترف به لجميع المواطنين. وعلى الحكومة أن تشجع نحو الأمية وتوفر التعليم المستمر والتعليم المجاني والإلزامي^(٢٧).

٦٠- وينص الإعلان العالمي لتوفير التعليم للجميع على "أن يتمكن كل طفل وشاب وبالغ من الاستفادة من الفرص التعليمية التي من المقرر أن تلي احتياجاتهم الأساسية في التعلم" (مؤتمر دجوتيين، تايلند، عام ١٩٩٠). ويعكس التزام سان تومي وبرينسيبي بتوصيات ذلك المؤتمر ويعزز الإجراءات المكرسة أصلاً في الدستور والمؤكد في القانون الأساسي لنظام التعليم^(٢٨).

٦١- ويتوخى هذا القانون الجديد إحداث قطيعة تامة مع نظام التعليم التقليدي الموروث عن النظام الاستعماري البرتغالي، حيث يعزز بعداً جديداً للتعليم بوصفه وسيلة لتغيير البنيات والعلاقات الاجتماعية وتحقيق تغير في العقلية. وقد حُدِّدَت الحقوق والواجبات في ميدان التعليم ووسَّع نطاق الاستفادة من التعليم بالجان ليشمل جميع المواطنين وحُدِّدَت أهداف جديدة لسياسة التعليم وفقاً للمبادئ التوجيهية لاستراتيجية التنمية الوطنية.

ألف - التنظيم والهيكلة والإدارة

٦٢ - يضبط الهيكل العام لنظام التعليم القانون رقم ٢/٢٠٠٣، الذي يشمل التعليم ما قبل المدرسي والمدرسي وما بعد المدرسي^(٢٩).

باء - التعليم ما قبل المدرسي

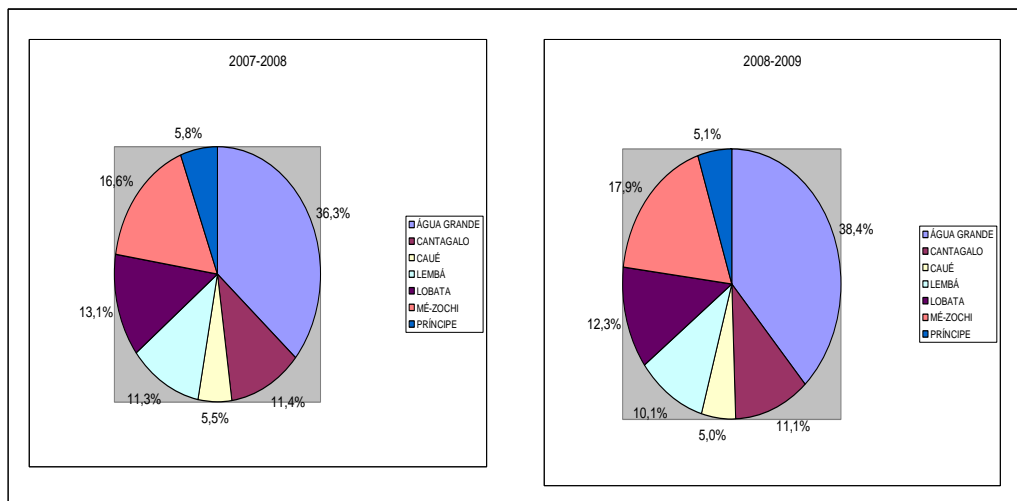
٦٣ - ما فتئت سان تومي وبرينسيبي تفي بالتزاماتها فيما يتعلق بالإعلان العالمي لتوفير التعليم للجميع وإطار عمل داكار اللذين يشددان على أهمية هذه المرحلة الأساسية في حياة كل طفل ويشجعان التعليم والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة باعتبار هذه المسألة أول الأهداف الرئيسية الستة. وما فتئت سان تومي وبرينسيبي تضطلع بأنشطة، ولا سيما في القطاع العام، لضمان إتاحة فرص الرعاية والتعلم الأساسيين لجميع الأطفال الصغار. غير أن معدل التغطية في مجال التعليم ما قبل المدرسي لا يزال ٣٣ في المائة.

٦٤ - والتعليم ما قبل المدرسي هو المستوى الأول في نظام التعليم وهو اختياري. غير أن الجميع يقرّ بأهمية هذه المرحلة في نماء الطفل في مرحلة الطفولة المبكرة وفي إعدادة للتعليم المدرسي. ومن سماته وجود شبكة من مراكز الرعاية النهارية في المناطق الريفية للأطفال الذين يصل عمرهم إلى ست سنوات كحد أقصى ورياض الأطفال في المناطق الحضرية للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ثلاث وخمس سنوات. وفضلاً عن رياض الأطفال ومراكز الرعاية النهارية التابعة للقطاع العام، يوجد كذلك أصلاً عدد كبير من رياض الأطفال الخاصة والاجتماعية التي تعود إلى منظمات غير حكومية ورابطات.

٦٥ - وخلال السنوات العشر الماضية، لم تول الحكومة الأولوية للتعليم ما قبل المدرسي نظراً لطابعه الاختياري المنصوص عليه في القانون الأساسي لنظام التعليم.

الشكل ١

النسبة المئوية للأطفال المسجلين قياساً إلى مجموع عدد الأطفال في سان تومي وبرينسيبي حسب المقاطعة والموسم الدراسي^(٣٠)



جيم - التعليم الابتدائي

٦٦- التعليم الابتدائي معمم وإلزامي ومجاني ومدته ست سنوات. ولا تُستخلص أي نفقات لتغطية الأجور والرسوم والمدفوعات المتصلة بالتسجيل والحضور وتسليم الشهادات. وقد وُسع نطاق هذا التعليم ليشمل مرحلة التعليم الابتدائي الأساسي الذي يستمر ست سنوات. واكتمل إصلاح السلك الأول (الصف الأول إلى الرابع)، وبلغ الآن إصلاح السلك الثاني (الصفان الخامس والسادس) مرحلته النهائية.

٦٧- وتوسيع نطاق التعليم الابتدائي إلى حدود السنة السادسة بحلول عام ٢٠١٥ من بين التحديات التي تواجه البلد.

٦٨- وخلال الموسم الدراسي ٢٠٠٦-٢٠٠٧، كان ثمة ما مجموعه ٧٤ مدرسة ابتدائية، كانت خمس منها توفر التعليم الأساسي المتكامل في فيلا فيرناندا وبورتو أليغري وسانتا كاتارينا وأغوا إيزي وآلماس.

٦٩- وفي الموسم الدراسي ٢٠٠٧-٢٠٠٨، كانت ١٥ مدرسة ابتدائية (٢, ٢٠ في المائة) من أصل ما مجموعه ٧٤ تعمل بنظام الثلاث نوبات. ويستفيد التلاميذ في السلكين الأول والثاني من التعليم الابتدائي من دعم برنامج الأغذية العالمي للمدارس في شكل وجبة دافئة لجميع التلاميذ في هذا المستوى من التعليم.

دال - التعليم الخاص

٧٠- المدارس الخاصة والتعاونية ومؤسسات تعليم خاصة ينشئها حواص وتوفر التعليم لأكثر من ١٠ تلاميذ ويُقدّم فيها التعليم والتدريب بصفة منتظمة. ووفقاً للمادة ٧ من ذلك القانون، يجب على الحكومة أن تدعم التلاميذ بمنح دراسية.

٧١- وفي مرحلة التعليم الابتدائي، يرتاد ٤٤ تلميذاً المدارس الخاصة، وكلهم في المدرسة البرتغالية، ٢٧ منهم بنات و١٧ أولاد. وتتراوح أعمار معظمهم بين سبع وثمان سنوات. ولا يزال القطاع العام يشكل المصدر الرئيسي للتعليم في هذا المستوى.

٧٢- وفيما يتعلق بالسلك الثاني، توجد مدرستان، وهما معهد الأبرشية للتدريب ومدرسة مادالينا دي كانوسا، وتضمّان ما مجموعه ١١٨ تلميذاً. وفي هذا الفرع من التعليم، يوجد ١٦٢ تلميذاً في المدارس الخاصة مقابل ٧٦٨ ٣٤ تلميذاً في قطاع التعليم العام، وهو ما يُظهر الاختلال القائم بين القطاعين في هذا المستوى من التعليم، حيث لا يستوعب القطاع الخاص إلا ٠,٥ في المائة من مجموع التلاميذ.

هاء - التعليم الثانوي

- ٧٣- تنقسم مرحلة التعليم الثانوي إلى سلكين: السلك الأول الذي يمتد من الصف السابع إلى التاسع، ثم السلك الثاني الذي يمتد من الصف العاشر إلى الثاني عشر.
- ٧٤- والتعليم الثانوي محدود جداً في سان تومي وبرينسيبي، وبخاصة في مستوى السلك الثاني (الصف التاسع إلى الثاني عشر). ولا يتوفر السلك الثاني من التعليم الثانوي إلا في المدن الرئيسية في المقاطعات. ومن أصل المدارس الثمان القائمة، لا توفر إلا اثنتان مستوى الصفين الحادي عشر والثاني عشر، وهما الثانوية الوطنية في مدينة سان تومي ومدرسة برينسيبي الثانوية في مدينة سان أنتونيو. وتوفر مدرستا ليمبي وكاوي التدريس إلى حدود الصف الثامن فقط. وفي الموسم الدراسي ٢٠٠٤-٢٠٠٥، أنشأت سانتانا الصف التاسع وتلتها مي - زوتشي في الموسم الدراسي التالي. وفي هذا الموسم الدراسي، وبالتعاون مع مشروع إنشاء المدارس الذي انطلق في عام ٢٠٠٧ بدعم من برنامج التعليم الثانوي لوكالة المساعدة التقنية البرتغالية، شُرع في توفير التدريب المهني (التصميم الهندسي والبناء المدني وتكنولوجيا المعلومات) في الثانوية الوطنية. كما أنشئت دورتان تدريبيتان جديدتان (تربية الحيوانات والزراعة) في مقاطعة مي - زوتشي، وتحديدًا في كاتاب. وتسعى الحكومة من خلال إنشاء هاتين الدورتين التدريبيتين إلى تمكين جميع الطلاب من الحصول على شهادة. وهذا أحد الأهداف الإنمائية للألفية ومن بين الأهداف المنشودة في مجال مكافحة الفقر.
- ٧٥- و١٢٣ ٤ (٥١,٥ في المائة) من مجموع الطلاب في مرحلة التعليم الثانوي (الصف الثامن إلى الثاني عشر) من البنات. فثمة أكثرية من البنات في التعليم الثانوي حيث يشكلن ٥٢,١ في المائة، ولكن الوضع ينقلب في مستوى التعليم قبل الجامعي.
- ٧٦- وفي عام ٢٠٠٧، بلغ عدد المسجلين في التعليم الثانوي ٦٨٧ ٩ طالباً، و٣٣٦ ٩ (٤,٩٦ في المائة) في القطاع العام و٣٥١ (٦,٣ في المائة) في القطاع الخاص.
- ٧٧- وفي الموسم الدراسي ٢٠٠٧-٢٠٠٨، بلغ عدد المسجلين في المدارس الثانوية ٨٥,٨ في المائة من الطلاب و١٤,٢ في المائة فقط في السلك الثاني من التعليم قبل الجامعي بسبب الإمكانات المحدودة والانقطاع عن الدراسة. ومرد ارتفاع عدد الطلاب في سلك التعليم الثانوي الأساسي (من ٦٧٧ ٦ إلى ١٠٠ ٧) الزيادة الكبيرة في عدد طلاب الصف الثامن في جميع المقاطعات وتنفيذ برنامج الصف التاسع في مدرستين ثانويتين في مي - زوتشي. وسجل الصفان السابع والعاشر نمواً سلبياً. وفي عام ٢٠٠٨، لم يقل عدد البنات عن عدد الأولاد إلا في الصف الحادي عشر.
- ٧٨- وسيتعين على الطلاب أن يختاروا في الصف العاشر من تعليمهم أحد المجالات المتاحة، وهي، على سبيل المثال، المجالات ألف وباء وجيم. وكل مجال من مجالات التعليم يتيح للطلاب فرصة لمتابعة دراستهم أو دخول سوق العمل.

واو - تدريب المدرسين (التعليم الابتدائي والثانوي) ٢٠٠٨-٢٠٠٩^(٣١)

- ٧٩- في الموسمين الدراسيين ٢٠٠٧-٢٠٠٨ و ٢٠٠٨-٢٠٠٩، بلغ مجموع المدرسين ٦٣٠، ولكن ٢٩٨ (٤٧ في المائة) منهم فقط تلقوا تدريباً، وتلقى ٥١ (٨ في المائة) منهم تدريباً متخصصاً ولم يتلق ٢٨١ (٤٥ في المائة) منهم أي تدريب.
- ٨٠- وفي الموسمين الدراسيين ٢٠٠٧-٢٠٠٨ و ٢٠٠٨-٢٠٠٩، كانت الثانوية الوطنية ومدرسة برينسيبي الثانوية المدرستين الوحيدتين اللتين توفران دروس الصفين العاشر والحادي عشر ولم تكن المدارس في سانتانا وغوادالوبي توفران التعليم الدراسي إلا إلى حدود الصف التاسع.

زاي - التدريب التقني المهني

- ٨١- يشكل التدريب المهني أيضاً جزءاً من التعليم الثانوي. والدورات المتاحة في هذا الصدد هي الهندسة المدنية والكهرباء وتجميع الآلات وصيانة النظم الميكانيكية والأوتوماتيكية وميكانيك السيارات. وفي الموسم الدراسي ٢٠٠٧-٢٠٠٨، شارك في هذه الدورات ٧٠ طالباً (١٠ بنات و ٦٠ ولداً).

حاء - الاحتياجات التعليمية الخاصة

- ٨٢- تُبذل جهود في سان تومي وبرينسيبي لتعميم التعليم والتدريب ولتقديم الدعم المباشر وغير المباشر إلى الأطفال ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة بمختلف الأشكال لتيسير إدماجهم الاجتماعي وتنشئتهم الاجتماعية وتعليمهم.

طاء - تمويل التعليم^(٣٢)

- ٨٣- في عام ٢٠٠٩، بلغت ميزانية التعليم ما يعادل ١١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ما يعكس جهداً كبيراً من جانب البلد لتلبية الاحتياجات في مجال التعليم.
- ٨٤- وتظهر البنية الداخلية للإنفاق العام على التعليم أن النفقات التشغيلية شكلت أكثر من ضعف الاستثمارات، حيث بلغت ٧٠,٣ في المائة في عام ٢٠٠٩ مقابل ٢٩,٧ في المائة (الميزانية الأولية). ويفسر ذلك ارتفاع نسبة المرتبات في نفقات التعليم واعتماد التعليم بدرجة كبيرة على الموارد المحلية.
- ٨٥- وشكلت المرتبات ٩٠ في المائة من إجمالي النفقات في عام ٢٠٠٩، في حين شكلت نفقات السلع والخدمات والتحويلات ١٠ في المائة، وبلغت نفقات الاستثمار ٢٠,٣ في المائة. وتشكل المنح الدراسية جزءاً مهماً من الميزانية الإجمالية.

ياء - مشاركة الأسر في تمويل التعليم^(٣٣)

٨٦- الأسر شريك مهم في التعليم حيث تساهم مساهمة شهرية بسيطة مبلغها ٥.٠٠٠ دوبرا لكل طفل في الوجبات الدافئة التي تُقدَّم في المدارس. وبالإضافة إلى ذلك، تساهم الأسر بمبلغ ٢٢.٠٠٠ دوبرا شهرياً في النقل المدرسي. كما تدفع الأسر نفقات غداء أبنائها وزيتهم المدرسي ورعايتهم الصحية، ما يثبت أنهما واعية بأهمية التعليم في تنمية سان تومي وبرينسيبي.

كاف - تكافؤ الجنسين (٢٠٠٧-٢٠٠٨ و ٢٠٠٨-٢٠٠٩)

٨٧- حصل تطور على الصعيد الوطني في مشاركة الطالبات في نظام التعليم على النحو التالي: ٤٩,٥٦ في المائة في الموسم الدراسي ٢٠٠٧-٢٠٠٨ مقابل ٤٨,٩١ في المائة في الموسم الدراسي ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

لام - برنامج محو الأمية^(٣٤)

٨٨- دعمت وزارة التعليم والثقافة والتدريب جهد محو الأمية بتنفيذ برنامج محو الأمية بالتعاون مع الوكالة البرازيلية للتعاون. وقد بلغ عدد المسجلين في هذا البرنامج نحو ٢.٥٠٠ شخص، ويشارك زهاء ١٠ في المائة منهم، أي ٢٥٠ شخصاً، في مرحلة ما بعد محو الأمية.

٨٩- وفي عام ٢٠٠٩، شارك ٢٥٦٠ طالباً من جميع مقاطعات البلد في برنامج محو الأمية، وأتى ٤٠٥ (١٧,٦ في المائة) من مقاطعة لوباتا، التي تضم أكبر عدد من الأميين، وتلتها برينسيبي بـ ٣٩٢ طالباً، وتضم ١٥,٣ في المائة من الأميين. وتؤكد الإحصاءات فعالية هذا البرنامج، الذي يسجل معدل تخرُّج يبلغ ٨٠ في المائة.

ميم - التعليم العالي^(٣٥)

٩٠- توجد مؤسسة واحدة للتعليم العالي في سان تومي وبرينسيبي، وهي المعهد العالي المتعدد التخصصات، ومؤسستان خاصتان للتعليم العالي، وهما جامعة لوسيدا لسان تومي وبرينسيبي والمعهد الجامعي للمحاسبة والإدارة والمعلومات.

٩١- وخلال الموسم الدراسي ٢٠٠٨-٢٠٠٩، درس ٥٩٦ طالباً في المعهد العالي المتعدد التخصصات في عدة مجالات. وأكثر التخصصات جاذبية هي إدارة الأعمال (٣١,٤ في المائة) وبرنامج اللغة البرتغالية (١٨,٦ في المائة)، وهما اختصاصان يشاركان فيهما ٥٠ في المائة من مجموع الطلاب. وثمة توزيع متوازن جداً بين الجنسين (٥٠,٢ في المائة من الذكور مقابل ٤٩,٨ في المائة من الإناث) وتتركز أكثرية الطلاب في الصنفين الأول والثاني. وتتراوح أعمار معظم طلاب المعهد العالي المتعدد التخصصات (قراءة ٧٩ في المائة) بين ٢٠ و ٢٩ سنة.

والاختصاصات المتاحة في جامعة لوسيدا هي القانون وإدارة الأعمال وتكنولوجيا المعلومات، في حين أن الاختصاصات المتاحة في المعهد الجامعي للمحاسبة والإدارة والمعلومات هي الاتصالات اللاسلكية والحقوق والقانون العام والإدارة.

سابعاً - حقوق الإنسان والصحة في سان تومي وبرينسيبي

٩٢- ينص الدستور على أن للجميع الحق في الرعاية الصحية ويجب على الحكومة أن تصون هذا الحق وتعزز برامج الصحة العامة^(٣٦). وتضمن الحكومة لجميع المواطنين الحصول مجاناً على الخدمات والرعاية الصحية التي توفرها المستشفيات والمستوصفات والمراكز الصحية في جميع مقاطعات سان تومي وبرينسيبي. وترتكز الحكومة أنشطتها على تحسين قطاع الصحة على أساس أربعة أهداف:

- تحسين قدرات قطاع الصحة وتنظيمه وأدائه؛
- تعزيز الرعاية الصحية ومكافحة الأمراض؛
- تحسين مستوى توفير الرعاية الصحية؛
- تحسين الهياكل الأساسية للصرف الصحي.

٩٣- ويتوخى إصلاح قطاع الصحة تحقيق الأهداف الرئيسية التالية:

- تعزيز تكافؤ الفرص في مجال الصحة والرعاية الصحية، بإعادة هيكلة التغطية لتشمل مجموعة دنيا من الخدمات الصحية وفقاً لظروف البلد؛
- تحسين إدارة الموارد الصحية وتعزيز اللامركزية وإدارة قدرات أفرقة المقاطعات الصحية وإعادة هيكلة الدوائر الصحية القائمة على صعيد المقاطعات من أجل تقديم الخدمات على نحو أفضل وحل المشاكل الأكثر أهمية؛
- تحسين أداء النظام الصحي ونوعية الرعاية الصحية؛
- زيادة فرص الوصول إلى النظام اصحي وإضفاء الطابع الإنساني على هذا النظام وإرضاء طلبات المواطنين، وتوسيع نطاق التواصل والتعاون فيما بين مختلف مقدمي خدمات الرعاية الصحية.

٩٤- وتعتبر السياسة الوطنية للصحة الطابع الاجتماعي للخدمات الصحية عاملاً للتنمية والعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتدافع عن تعميم التغطية على جميع صعد الخدمة وعن تكافؤ فرص الاستفادة واستعمال الرعاية الصحية دون ضرر أو امتياز من أي نوع وتوفير الخدمة الكاملة في شكل مجموعة من الأنشطة المنسقة والخدمات الفردية والجماعية الوقائية والعلاجية لجميع الحالات على جميع صُعد النظام.

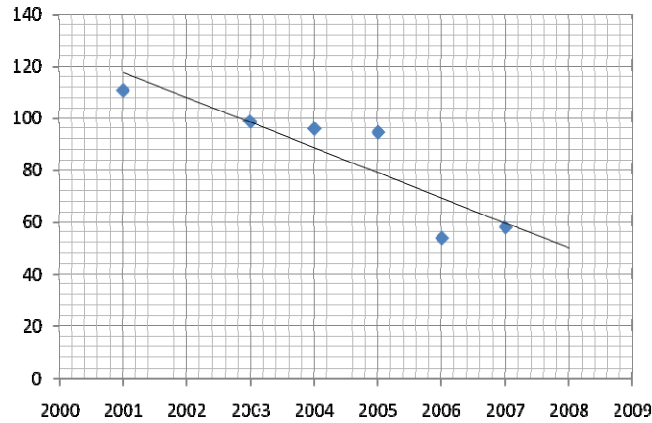
ألف - الصحة الإنجابية^(٣٧)

٩٥ - تتوخى سياسة الصحة الجنسية والإنجابية المساهمة في التنمية الوطنية بمشاركة كاملة للمرأة في ظل ظروف تتسم بالمساواة في عملية اتخاذ القرار والتزام الرجل بتقاسم المسؤولية في جميع الجوانب المتعلقة بالأسرة والسلوك الجنسي والإنجابي وممارسة تنظيم الأسرة.

٩٦ - وتتوخى المبادئ التوجيهية للصحة الإنجابية كفاءة صحة المرأة والطفل حيث تشدد على توفير الرعاية الكاملة للأطفال على جميع الصعد وتوفير حزمة من أشكال الرعاية، تشمل التلقيح ومراقبة النمو والنماء وإسداء المشورة في مجال التغذية وتصنيف المشاكل الصحية وعلاجها متى أمكن ذلك.

٩٧ - وفيما يتعلق بوفيات الرضع والأطفال، يتمثل الهدف المحدد للبلد بحلول عام ٢٠١٥ في ٧٣ حالة لكل ١٠٠٠ رضيع/طفل. وتظهر الإحصاءات المتعلقة بتنفيذ ورقة استراتيجية الحد من الفقر أن نسبة وفيات الرضع والأطفال انخفضت كثيراً بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٧ حيث تقلصت من ١١١ حالة لكل ١٠٠٠ رضيع/طفل (الدراسة الاستقصائية المتعددة المؤشرات لعام ٢٠٠١) إلى ٥٨ حالة لكل ١٠٠٠ رضيع/طفل (مرصد الحد من الفقر ٢٠٠٨). وينعكس هذا المنحى في الرسم البياني أدناه، الذي يشير إلى أن الهدف الإنمائي للألفية قد تحقق في عام ٢٠٠٦ وينبغي الآن تعزيزه.

باء - تطور وفيات الرضع والأطفال (واحد لكل ألف)^(٣٨)



جيم - صحة المراهقين

٩٨ - يتوخى برنامج العمل لصحة المراهقين تعزيز وحماية صحة هذه الفئة العمرية، مع إيلاء عناية خاصة لمسألة حماية وتعزيز حقوق المراهقين فيما يتعلق بالخدمات الإعلامية في مجال الصحة الجنسية والإنجابية والاستفادة الدائمة والكاملة من هذه الخدمات.

دال - صحة المسنين

٩٩- تتطلب المشاكل المحددة التي تمس السكان الذين تتجاوز أعمارهم ٦٥ سنة برنامجاً يدمج جوانب العلاج وإعادة التأهيل مع الرعاية الوقائية والاجتماعية للاعتناء الكامل بهذه الفئة.

هاء - فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز^(٣٩)

١٠٠- بدأ مشروع منع الانتقال العمودي من الأم إلى الوليد، الذي شُرع في تنفيذه في عام ٢٠٠١، بالاختبارات الطوعية والعلاج الوقائي في مستشفى سان تومي المركزي في حزيران/يونيه ٢٠٠٥، وأعقب ذلك تعميم الفحص ليشمل جميع مراكز المقاطعات الصحية. وبدأ إجراء اختبارات فيروس نقص المناعة البشرية بانتظام لدى الحوامل في المقاطعات في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. ومعدل رفض النساء الخضوع لهذه الاختبارات متدنٍ جداً ونتائج الاختبارات معروفة بالنسبة لجميع النساء تقريباً ممن يخضعن للاختبار. وفي نهاية عام ٢٠٠٧، بلغ عدد المستوصفات التي توفر خدمة الاختبارات الطوعية لفيروس نقص المناعة البشرية للحوامل ٢٧ مستوصفاً من أصل ٢٩. وارتفعت نسبة التغطية من ٥٥ في المائة في عام ٢٠٠٦ إلى ٨٩ في المائة في عام ٢٠٠٧.

١٠١- ومنذ عام ٢٠٠٧ تخضع الحوامل المصابات بالفيروس للمراقبة في إطار البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز، وتُجرى أنشطة المراقبة بدعم يقدمه برنامج الأغذية العالمي في شكل أغذية والصندوق العالمي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا الذي يمول توزيع التركيبات الخاصة بالرضع. وثمة صعوبات ناتجة عن رفض التشخيص والدعم من جانب شركاء الحوامل. ونتيجة للوصم القوي يرفض عدد كبير من النساء الاستفادة من الدعم الغذائي ومن خدمة مراقبة المواليد في البيت، ما حرّمهم من مزايا التغذية بالتركيبات الخاصة بالرضع.

واو - السل^(٤٠)

١٠٢- بالنظر إلى تزايد انتشار السل على الصعيد العالمي ونقص المعلومات الدقيقة بشأن الحالة في سان تومي وبرينسيبي، يجري تنظيم الأنشطة المحددة التالية:

- تهيئة الظروف البشرية والمادية اللازمة للرعاية والتشخيص والعلاج في المقاطعات وإنشاء نظام للإحالة على الصعيد المركزي يعزز الثقة ويشجع المرضى على التماس العلاج بانتظام باعتبار ذلك ضماناً للنجاح؛

- الكشف المنهجي وعلى سبيل الأولوية عن الحالات الموجودة من أجل علاجها الفوري؛ وإجراء بحوث بشأن المستويات الوبائية للسبل وبرمجة تدابير المراقبة والتشخيص والعلاج المبكر والحفاظ على مستويات مقبولة فيما يتعلق بتفشي الوباء.

ثامناً - البليوغرافيا

- التقرير السنوي بشأن رصد تنفيذ التقرير المتعلق بأعمال الاجتماع المعني بموضوع العدالة
دستور جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية
استراتيجية التعليم والتدريب للفترة ٢٠٠٣-٢٠١٧
ميثاق التعليم الصادر في آذار/مارس ٢٠٠٨
القانون المتعلق بتنفيذ الأحكام الصادرة وعقوبات الحبس (القانون رقم ٣/٢٠٠٣)
السياسة الوطنية للصحة لعام ١٩٩٩
الاستراتيجية الوطنية للمساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين
القانون الجديد للإجراءات الجنائية (القانون رقم ٥/٢٠١٠)
القانون الأساسي لشرطة التحقيق الجنائي (القانون رقم ٢/٢٠٠٨)
القانون الأساسي لنظام التعليم (القانون رقم ٢/٢٠٠٣)
أنظمة السجون
تقرير مجلس نتائج الانتخابات الصادر في ١ آب/أغسطس ٢٠١٠
تقرير المائدة المستديرة القطاعية لوزارة التعليم والثقافة والتدريب، ٢٠٠٦
التقرير المتعلق بورقة استراتيجية الحد من الفقر، ٢٠٠٨
التقرير المتعلق ببرنامج الصحة الإنجابية، ٢٠٠٩
النشرة الإحصائية لوزارة التعليم والثقافة والتدريب، ٢٠٠٩
النظام الأساسي لنقابة المحامين (القانون رقم ١٠/٢٠٠٦).

Notes

- ¹ www.ohchr.org/EN/Issues/Pages/WhatareHumanrights.aspx. Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights.
- ² Article 78 of the Constitution of São Tomé and Príncipe.
- ³ Article 102 of the Constitution of São Tomé and Príncipe.
- ⁴ Article 108 of the Constitution of São Tomé and Príncipe.
- ⁵ Article 110 of the Constitution of São Tomé and Príncipe.
- ⁶ Article 121 of the Constitution of São Tomé and Príncipe.
- ⁷ Article 122 of the Constitution of São Tomé and Príncipe.
- ⁸ Data obtained from the report of the Election Results Board of 1 August 2010.
- ⁹ Information provided by the Observatory for Poverty Reduction, Annual Report on Monitoring of Implementation of the National Poverty Reduction Strategy (MPF).
- ¹⁰ Constitution of São Tomé and Príncipe.
- ¹¹ All articles of the Constitution of São Tomé and Príncipe.
- ¹² All published in the *Diário da República*.
- ¹³ Data provided by the SPRS.
- ¹⁴ National Meeting on Justice, November 2009.
- ¹⁵ See the document National Meeting on Justice, November 2009.
- ¹⁶ Based on the National Meeting on Justice, November 2009 concerning legislation and current practices.
- ¹⁷ See articles 37– 45, 149– 157, 187, 212 and others of the new Code of Criminal Procedure.
- ¹⁸ See the articles cited of the Constitution of São Tomé and Príncipe.
- ¹⁹ See Laws Nos. 13/2008, 14/2008 and 7/2010.
- ²⁰ See article 1 of Law No. 2/2008, the Organic Law of the Criminal Investigative Police.
- ²¹ See articles 22, 23, 27, 38 of the Constitution of São Tomé and Príncipe.
- ²² See articles 60, 61, 63, 67, 68 of the internal regulations of prisons.
- ²³ See articles 1– 11 and 21 of Law No. 3/2003, the law on sentencing and incarceration measures.
- ²⁴ See article No. 3 of the statutes of the Bar Association.
- ²⁵ National Strategy for Gender Equality in São Tomé and Príncipe.
- ²⁶ Prepared on the basis of the Education Charter of São Tomé and Príncipe, March 2008, Statistical Bulletins of the Ministry for Education, Culture and Training 2005– 2009.
- ²⁷ Article 55 of the Constitution of São Tomé and Príncipe.
- ²⁸ Law No. 2/2003 published in the *Diário da República* No. 7 of 2 June 2003.
- ²⁹ See article 8 of the Organic Law of the Educational System.
- ³⁰ Education Charter of March 2008.
- ³¹ Statistical Bulletin of the Ministry for Education, Culture and Training, 2009.
- ³² Statistical Bulletin of the Ministry for Education, Culture and Training, 2009.
- ³³ Education Charter of March 2008 and Statistical Bulletin 2009.
- ³⁴ Statistical Bulletin 2009.
- ³⁵ Statistical Bulletin 2009.
- ³⁶ See article 50 of the Constitution of São Tomé and Príncipe.
- ³⁷ Based on the Report on the Reproductive Health Programme 2009.
- ³⁸ MICS 2006, Poverty Reduction Strategy Paper 2008.
- ³⁹ Based on the Report of the National Programme for Combating AIDS.
- ⁴⁰ Based on the Report on the National Health Policy.